

الدُّرُّ البَاهِرُ في مُقْتَنِيَاتِ الجَوَاهِرِ

مختصر جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام

المجلد الأوّل

آية الله السيّد جمال الدين دين بربر



مجلس الشورى الإسلامي
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

سرشناسه:	دين پرور، جمال الدين، ١٣١٧
عنوان قراردادى:	جواهرالكلام في شرح شرايع الإسلام، گزيده
عنوان و نام پديدآور:	التراباھر في مقتنيات الجواهر: «مختصر جواهرالكلام في شرح شرايع الإسلام» / تأليف جمال الدين دين پرور
مشخصات نشر:	قم: مركز بين المللى ترجمه و نشر المصطفى ﷺ، ١٣٩٠ = ١٣٣٢
مشخصات ظاهري:	٦٣٢ ص.
شابك:	(ج ١): 978-964-195-175-9 (دوره): 978-964-195-548-1
وضعيت فهرستنويسى:	فيا
يادداشت:	عربى.
يادداشت:	اين كتاب گزيده كتاب «جواهرالكلام في شرح شرايع الإسلام» بوده كه كتاب جواهرالكلام نيز شرح كتاب «شرايع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» مى باشد.
يادداشت:	كتابنامه.
موضوع:	صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر، ١٢٠٠ - ١٢٦٦ ق. جواهرالكلام في شرح شرايع الإسلام
موضوع:	فقه جعفرى - قرن ٧ ق.
شناسه افزوده:	صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر، ١٢٠٠ - ١٢٦٦ ق. جواهرالكلام في شرح شرايع الإسلام، گزيده
شناسه افزوده:	جامعة المصطفى ﷺ العالمية، مركز بين المللى ترجمه و نشر المصطفى ﷺ
رده بندي كنكر:	١٣٩٠ ٢٣٢٤ ش ١٨٢/٣ BP
رده بندي ديگر:	٢٩٧/٣٢٢
شماره كتابت س. م. لى:	٢٠٢٣١٨٣

الدُّرُّ الْبَاهِرُ فِي مُقْتَنِيَّاتِ الْحَاجِّ آيَةِ اللَّهِ السَّيِّدِ جَمَالِ الدِّينِ دِينَ پُرُورِ (المجلد الأول)

تأليف: آية الله السيد جمال الدين دين پرور

الطبعة الأولى: ١٤٣٣ / ١٣٩٠ ش

النَّاشِر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

المطبعة: فاضل • السعر: ٩٧٠٠٠ ريال • عدد النسخ: ١٠٠٠

المراجعة: حيدر احمد الوائلي

عادل حسن الأسدي

محسن زين العابدين

بهنائية: سيد محسن دين پرور

• التجهيز الفني: السيد مهدي عمادي المجد

• الإخراج الفني: السيد مهدي عمادي المجد

• المصنم الغلاف: سمير المهدوي

• الرقابة الفنية: هادي عبدالمالك

• المعتمد العام: هادي عبدالمالك

• مدير الإنتاج: جعفر قاسمي الأبهري

• اشتمل الطباعة: نعمت الله الزواني

حقوق الطبع محفوظة للناسر

التوزيع:

• قم، استدارة الشَّهداء، شارع الحجَّية، معرض مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر.
هاتف - الفاكس: ٠٢٥١٧٣٠٥١٧

• قم، شارع محمد الأمين، تقاطع سالارِية، معرض مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر.
هاتف: ٠٢٥١٢١٣٣١٠٦ فاكس: ٠٢٥١٢١٣٣١٤٦

• قم، استدارة الشَّهداء، شارع الحجَّية، المؤسسة العالمية لنهج البلاغة.
هاتف: ٠٢٥١٧٣٧٤٥٩٤ فاكس: ٠٢٥١٧٣٧٤٤٠

www.miup.ir

www.eshop.miup.ir

nahj-albalaghe.ir

E-mail: admin@miup.ir

root@miup.ir

كلمة الناشر

الحمد لله الذي أوضح الشكّ بكشف النقاب عن وجه اليقين وشيّد أعلام الدين بكتابه المبين، وبَيّن أصوله ومنهج شريعته بمحكم التبيين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريته، النبي الأُمّي الأمين، وعلى آله الأئمة الأطهار المنتجبين، واللجنة الدائمة على أعدائهم أعداء الله إلى قيام يوم الدين.

إنّ لعلم الفقه من الأهمية في كيان المجتمع بطوّره ورقبه ما ليس لغيره من العلوم، إذ أنّ له علاقة وثيقة بين المرء وخالفه، وكذا علاقة الزمان بهما بينهما، إذ أنّه الحاوي لكلّ الأوامر والنواهي التي جاء بها النبي المصطفى ﷺ بالدين الحنيف، ومنها من بعده أوصياؤه الحجج صلوات الله عليهم أجمعين، وأخذها عنهم من بعدهم العلماء الأئمة جيلاً بعد جيل، منذ الصدر الأوّل لبزوغ الإسلام وحتى يومنا هذا، إذ انتفض في كلّ عصر من هذه العصور من يقوم بحفظ هذا التراث العظيم بكلّ أمانة ودقّة وتسليمه إلى من هو أهله من بعده، مقتفين في ذلك قول الباري جلّ وعلا: ﴿...فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

وأخذ في التطوّر يوماً بعد آخر حتى وصل إلى مستوى رفيعاً شامخاً وكتب في هذا المجال تأليفات كثيرة وأسفار قيمة ومن هذه الكتب التي نعتّقها أيدي علمائنا السابقين رحمهم الله كتب حظيت بمقام الصدارة وقدّر الله لها أن تستمرّ مشاعل نور بعد مؤلفيها، تروى غلّة طلبه العلوم وترشد الضالّين إلى جادة الحق.

وقد حظيت هذه الكتب بالشروح والحواشي والتعليقات والاختصارات وحتى النظم. وشرائع الإسلام للمحقق الحلي من أهم المتون الفقهيّة وأحسنها ترتيباً وأجمعها للفروع، حيث إنه جمع فيه لباً ما في نهاية الشيخ التي كانت طبق مضامين الأخبار وما في المبسوط والخلاف اللذين كانا على حدو كتب العامّة في جمع الفروع؛ فهو أول من جعل الكتب الفقهيّة بترتيب المتأخرين..

وكذلك يعتبر من أمتن المؤلفات الفقهيّة وأوسعها انتشاراً، فقد صار مداراً لبحوث الدراسية في الحوزات العلمية قروناً متمادية من أيام تأليفه إلى الآن. وقد شرح هذا السفر الجليل أكثر من مائة علم من أعلام الطائفة ومن أهم تلك الشروح هي الموسوعة الفقهيّة الكبرى جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي رحمته الله.

وبما أن أوسع القائد الثورة الإسلاميّة الإمام الخميني قدس الله سرّه وروح الله روحه في بيانه لعلماء الدين وأساتذة الحوزة العلمية:

«إنني أؤمن بالفقه القديم (الستيني والقديم) بين الفقهاء والاجتهاد الجواهري وهذا أمر لا بد منه ولا يجوز التخلف عنه...»

وجعل في الحقيقة هذا الكتاب وطريقاً رفيعة مثلى للاجتهاد في الفقه الشيعي الأصيل وبما أن الكتاب كان كبير الحجم مملوءاً من الآراء الفخمية صعب التناول، دعت الحاجة إلى تلخيصه وإيراد أهم وأرخص الآراء وكذا استخراج آراء المؤلف واستخراج مصادر الأحاديث، وكانت عمليّة التنقيح والتلخيص من السيرة الحسنة والدارجة بين علماء القداماء؛ فقد شمر الساق المحقق المحترم «آية الله السيّد جمال الدين دين پرور» (دام ظلّه) لهذا الأمر الخطير ونحن نشمّن الجهود القيّمة التي بذلها وتقدّم له بالشكر الجزيل والثناء الجميل داعين الله سبحانه أن ينفع به علماء الدين والباحثين في الفقه الإسلامي وأن يوفّقه لتكميل هذا التلخيص الذي أسماه بالذرّ الباهر في مقتنيات الجواهر بأحسن وجه وأتم صورة، ومن الله التوفيق.

مركز المصطفى رحمته الله العالمي

لترجمة والنشر

الفهرس

٢٥	المقدمة.....
٢٨	تلخيص الجواهر.....
٢٩	مزايا هذا التلخيص.....
	كتاب الطهارة ١
٣٣	المدخل.....
٣٣	تعريف الطهارة.....
٣٤	في الوضوء.....
٣٥	في المستحب من الوضوء.....
٣٨	في الغسل الواجب.....
٣٨	غسل من الميت.....
٤١	معنى وجوب الشرط قبل وجوب المشروط.....
٤١	حاصل التخلّص.....
٤٢	كشف.....
٤٢	نتيجة البحث.....
٤٢	في وجوب الغسل لصوم المستحاضة.....
٤٣	حكم غسل الليلة المستقبلة.....
٤٣	يجوز ورود المستحاضة في الصبح قبل الغسل.....
٤٤	هل الوجوب في الغسل نفسي أو غيري؟.....
٤٤	في الأغسال المندوبة.....
٤٤	القول في التيمم.....
٤٥	وجوب الطهارة بالنذر وشبهه.....
٤٧	الركن الأول: في المياه.....
٤٧	الماء المطلق.....

٤٧	في مطهرة الماء
٤٩	أقسام الماء
٤٩	الماء الجاري
٥٠	كلام في الرشح
٥٠	في أحكام الماء الجاري
٥١	التغير إلى وصف النجس
٥١	التغير التقديري
٥٢	التغير بالملاقاة لا بالمجاورة
٥٣	تغير أوصاف المنتجس
٥٣	عدم نجاسة الماء الجاري بالملاقاة
٥٤	التغير المستوعب
٥٥	شرطية التدافع
٥٥	مفهوم ماء الحمام
٥٦	إلحاق ماء الحمام بالجاري
٥٨	التغير بالطاهر أو من قبل نفسه
٥٨	في الماء المحقون
٥٩	في الماء القليل
٥٩	ما يستدل لقول ابن عقيل
٦٠	الجواب عن ابن عقيل
٦٠	الامتناء من القاعدة
٦١	تطهير الماء القليل المنتجس
٦٢	اشتراط الإلقاء في التطهير
٦٣	الفرق بين الماء النابع والمرشح
٦٤	اشتراط الكرّة
٦٤	اعتبار الدفعة
٦٥	اعتبار الإمتزاج
٦٥	في أحكام الكرّ
٦٥	في عدم تطهر الماء القليل بإتمامه كرّاً
٦٦	في نجاسة الكرّ بالتغير
٦٨	مسائل
٦٩	إلقاء الكرّ بعد الكرّ
٦٩	التطهر من قبل نفسه
٧١	في مقدار الكرّ
٧١	المستند الأول
٧٢	المستند الثاني
٧٣	المستند الثالث

٧٣	المستند الرابع
٧٣	المستند الخامس
٧٤	المستند السادس
٧٤	في عدم نجاسة الكرّ مطلقاً
٧٥	في ماء البئر
٧٥	دوام التبع
٧٦	في تنجس ماء البئر وعدمه
٧٦	القول الثاني
٧٨	هل الترح واجب تعبدى أو مستحب؟
٧٩	في تطهير ماء البئر
٨٢	حكم الثور
٨٢	في تراوح الرجال
٨٣	حكم الدابة
٨٤	حكم الإنسان
٨٥	حد أقل الكثير في السرائر
٨٧	نزع الأربعين لبول الرجل
٩٣	في مقدار الدلو
٩٣	فروع ثلاثة
٩٥	في تغير أوصاف ماء البئر
٩٧	البئر والبالوعة
٩٩	في حكم الإناء المشبه
١٠١	فصل المقام
١٠١	فوائد
١٠٢	في الماء المضاف
١٠٣	حكم الماء المضاف
١٠٣	عدم إزالة الخبث
١٠٤	في طريق تطهير الماء المضاف
١٠٥	في كراهة الطهارة بماء أسخن بالشمس
١٠٦	في كراهة تغسيل الأموات بماء أسخن بالنار
١٠٧	ماء غسل الأحياء
١٠٨	الاستدلال للنجاسة
١٠٩	وأما الدليل الثاني
١٠٩	وأما الثالث
١١٠	نظر المؤلف في المسألة
١١٠	ماء الاستنجاء
١١٠	في حكم ماء الاستنجاء

١١١	حكم الماء المستعمل في الحدث الأصغر والأكبر.....
١١٢	في رفع الحدث به ثانياً.....
١١٤	في الأسار.....
١١٦	في كراهة سؤر الجلال.....
١١٧	قاعدتان في النجاسات.....
١١٨	في كراهة سؤر الحائض الغير المأمونة.....
١١٩	في كراهة سؤر البغال والحمير.....
١٢٠	في حكم سؤر الفأرة.....
١٢٠	في سؤر الحية والوزغ والعقرب.....
١٢٢	في نجاسة الماء إذا لاقاه الدم.....
١٢٣	الركن الثاني: في الطهارة المائية.....
١٢٤	معنى الوضوء.....
١٢٤	في موجبات الردء.....
١٢٧	في ناقضية الجوزن الإغماء والشكر.....
١٢٧	في عدم ناقضية المذي.....
١٢٨	في عدم ناقضية الودي المذي حرج الدم من أحد السيلين عدا الدماء الثلاثة.....
١٢٩	في عدم ناقضية القيء والتخام وتليم الطفر وحلق الشعر.....
	باب الطهارة ٢
١٣٣	تمتة الركن الثاني: في الوضوء.....
١٣٣	في أحكام الخلوة.....
١٣٣	كيفية التخلي.....
١٣٤	في حرمة استقبال القبلة واستدبارها.....
١٣٥	في الاستنجاء.....
١٣٦	في بيان أقل ما يجزي من الماء في إزالة البول.....
١٣٧	في وجوب إزالة الغائط بالماء تخييراً.....
١٣٩	في عدم وجوب إزالة الرائحة.....
١٣٩	في عدم كفاية غير الماء إذا تعدى.....
١٤٠	في التخيير بين الماء والأحجار.....
١٤١	في عدم كفاية الأقل من ثلاثة أحجار.....
١٤٢	في وجوب إمرار كل حجر على موضع النجاسة.....
١٤٣	في جواز استعمال الحجر المستعمل وعدمه.....
١٤٣	في عدم جواز الاستنجاء بالأعيان النجسة وبالعظم والروث والمطعم.....
١٤٥	في عدم كفاية الاستنجاء بالصيفل.....
١٤٥	الركن الثالث: في سنن الخلوة.....
١٤٦	في مكروهات التخلي.....
١٥٠	في كيفية الوضوء.....

١٥١	في نية الوضوء
١٥٢	في اعتبار القرية في النية
١٥٣	في وجوب نية رفع الحدث والاستباحة وعدمه
١٥٤	في حرمة المعجب
١٥٥	في وقت نية الوضوء
١٥٦	في كفاية طهارة واحدة بنية التقرب عن أسباب متعددة
١٥٦	في كيفية الوضوء
١٥٧	في اعتبار مستوى الخلقة في غسل الوجه
١٥٨	في وجوب الغسل من الأعلى إلى الأسفل
١٥٨	في عدم وجوب غسل ما أسترسل من اللحية
١٥٩	في عدم وجوب تخليل اللحية
١٥٩	غسل اليدين
١٦١	في غسل اليد إذا قطع بعضها
١٦١	في سقوط الغسل إذا نطم اليد من المرفق
١٦٢	في غسل اليد الزائدة
١٦٢	مسح الرأس
١٦٣	في اختصاص المسح بمقدم الرأس
١٦٤	في المسح بنداوة الوضوء
١٦٥	في اشتراط جفاف الممسوح وعدمه
١٦٥	في أخذ الماء للمسح
١٦٧	في استحباب مسح الرأس مقبلاً
١٦٨	في عدم كفاية الغسل عن المسح
١٦٨	في جواز المسح على الشعر
١٦٩	في عدم كفاية المسح على الحائل
١٦٩	مسح الرجلين
١٧٠	في إيجاب الاستيعاب الطولي
١٧١	في معنى الكمين
١٧٢	في مسح القدمين منكوساً
١٧٣	الترتيب بين مسح القدمين
١٧٣	في مسح الأقطع
١٧٤	في عدم جواز المسح على الحائل
١٧٤	في جواز المسح على الخف للثنية وعدمه
١٧٥	في إعادة الطهارة إذا زال السبب
١٧٦	الترتيب بين الأعضاء في الوضوء
١٧٧	وجوب الموالاة في الوضوء
١٧٧	الغرض في الغسلات

١٧٨	 في تكرار المسح
١٧٩	 في كفاية مسح الغسل
١٧٩	 في وجوب إيصال الماء تحت الحاجب
١٨٠	 في أحكام الجبائر
١٨١	 في الجيرة المكشوفة
١٨٢	 المباشرة في الوضوء
١٨٣	 من كتابة القرآن
١٨٤	 في حكم المسلول والمبطون
١٨٥	 في سنن الوضوء
١٨٧	 في مكروهات الوضوء
١٨٨	 في أحكام الوضوء
١٨٩	 في حكم من يتقن الحدث والطهارة وشك في المتأخر منهما
١٨٩	 في الشك في أثناء الوضوء
١٩٠	 في قاعدة الفراغ
١٩١	 في إعادة الصلاة وترك غسل أحد المخرجين
١٩١	 العلم الإجمالي بالإخلال في أحد الوضوءين
١٩٢	 العلم الإجمالي بالإخلال في إحدى الطهارات

كتاب الطهارة ٣

١٩٧	 تنمة الركن الثاني: في الغسل
١٩٧	 في الغسل
١٩٨	 الفصل الأول من الأغسال: الأول في الجنابة
١٩٩	 في اجتماع الدفق مع الشهوة وفور الجسد
٢٠٠	 في حكم واجد المني في الثوب المختص
٢٠٢	 السبب الثاني للجنابة
٢٠٢	 في وجوب الغسل وإن كانت الموطونة ميتة
٢٠٣	 ما المراد بالتقاء الختانين ؟
٢٠٣	 في وجوب الغسل بالجماع في الذب
٢٠٤	 في وجوب الغسل بوطئ البهيمة
٢٠٤	 في وجوب الغسل على الكافر والصبي بعد بلوغه
٢٠٥	 في أحكام الجنب
٢٠٥	 المحرمات على الجنب
٢٠٦	 في حرمة مسح كتاب القرآن للجنب
٢٠٧	 في حرمة جلوس الجنب في المساجد
٢٠٩	 في المكروهات على الجنب
٢١٢	 في واجبات غسل الجنابة
٢١٣	 في الغسل الترتيبي

٢١٥	في سقوط الترتيب في الغسل الإرتماسي
٢١٥	ما المراد من الإرتماس
٢١٦	في إزالة النجاسة قبل الغسل
٢١٦	في سنن الغسل
٢١٧	في كيفية الإستبراء
٢١٨	في حكم البلل المشتبه بعد الغسل
٢١٨	مسائل ثلاث
٢١٩	حكم الحدث في أثناء الغسل
٢٢٠	كتاب الحيض
٢٢١	في صفات دم الحيض
٢٢٢	في التمييز بين دم الحيض والعذرة
٢٢٢	الحيض بعد البلوغ
٢٢٣	في أقل الحيض وأكثره
٢٢٤	في اشتراط التوالي
٢٢٤	ما المراد من التماسي
٢٢٥	في حدة اليأس
٢٢٦	في قاعدة الإمكان
٢٢٧	في بيان العادة الوقتية والعددية
٢٢٧	في اختلاف لون الدم وأقل العدد المتكرر
٢٢٨	مسائل خمس
٢٢٨	في تحيض المبتدأة
٢٣١	في استظهار ذات العادة
٢٣٤	متعلقات الحيض: المحرمات
٢٣٧	في جواز الإستمتاع
٢٣٨	في كفارة وطء الحائض
٢٣٨	في تكرار الكفارة بتكرار الوطئ
٢٣٩	في عدم صحة طلاق الحائض
٢٣٩	في وحدة غسل الحيض والجنابة
٢٤٠	في وجوب قضاء الصوم على الحائض
٢٤١	في استحباب الوضوء للحائض وقت كل صلاة
٢٤١	الفصل الثالث: في الإستحاضة
٢٤١	في تعريف دم الإستحاضة
٢٤٣	في اجتماع الحيض مع الحمل
٢٤٤	في أحكام المبتدأة
٢٤٥	في رجوع المبتدأة إلى عادة أقرانها
٢٤٦	في رجوع المبتدأة إلى الروايات

٢٤٧	 في أحكام ذات العادة
٢٤٨	 في رجوع ذات العادة الوقتية والعددية
٢٤٨	 في حكم الدّم قبل العادة وبعدها
٢٤٩	 في رجوع المضطربة إلى التّمييز
٢٥٠	 في حكم ذات العادة التي ذكرت أوّل حيضها
٢٥١	 في نسيان الوقت والعدد
٢٥٢	 في أقسام وأحكام الاستحاضة
٢٥٢	 في الاستحاضة القليلة
٢٥٤	 عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد في القليلة
٢٥٤	 في أحكام المتوسطة
٢٥٥	 في أحكام الكثيرة
٢٥٧	 في حكم الوضوء والغسل لو انقطع الدّم
٢٥٨	 حدث الاستحاضة يوجب أفعالها للصّلوات الآتية
٢٥٨	 في إيجاب الجمع للكثيرة بين الصّلاتين بغسل
٢٥٨	 في وجوب ما قبل الصلاة للغسل
٢٦٠	 في وجوب الاستظهار على استحاضة
٢٦١	 المستحاضة بحكم الطاهر
٢٦٣	 في بطلان الصّلاة والصّوم لو استتار ما قبل
٢٦٤	 في دم النفاس
٢٦٤	 الفصل الرابع (من الفصول الخمسة): في النفاس
٢٦٥	 في حكم من لم تر الدّم
٢٦٦	 في تحقّق النفاس مع صدق اسم الولادة
٢٦٦	 في أكثر النفاس
٢٦٩	 في حكم الحامل يائسين
٢٦٩	 في كون العاشر فقط نفاساً
٢٧٠	 في حكم النّقاء المتخلّل بين الدّمين
٢٧١	 في أن حكم النفاس حكم الحائض

كتاب الطّهارة ٤

٢٧٥	 تمة الركن الثاني: تمة الغسل
٢٧٥	 في أحكام الأموات
٢٧٦	 في الاحتضار
٢٧٦	 في الواجبات
٢٧٧	 التوجيه واجب كفائي
٢٧٨	 في مستحبات الاحتضار
٢٧٨	 في تلقين الشهادتين
٢٧٨	 في سائر أحكام المحتضر

٢٧٩	في إستحباب تعجيل التجهيز
٢٨٠	في مكروهات الإحتضار
٢٨٠	في غسل الميت
٢٨٠	الثاني من أحكام الأموات
٢٨١	أولى الناس بالميت
٢٨٢	في أولوية الرجال
٢٨٢	في أولوية الزوج وزوجته
٢٨٣	في تغسيل الكافر المسلم
٢٨٤	في تغسيل المحارم
٢٨٦	في تغسيل الصبي والصبيّة مجرداً
٢٨٧	في غسل المخالف
٢٨٧	في تبعيّة ولد المسلم والمجنون
٢٨٨	في الشهيد
٢٨٩	في اعتبار الموت في المعركة
٢٩٠	في غسل من وجب عليه القتل
٢٩١	في حكم أجزاء الميت
٢٩٣	في حكم السقط
٢٩٤	في إزالة النجاسة قبل الغسل
٢٩٥	في اعتبار النية
٢٩٦	في الترتيب بين الأغسال الثلاثة
٢٩٨	في كيفية غسل الميت
٢٩٨	في وضوء الميت
٢٩٩	التيمم عن الأغسال
٣٠٠	في كيفية تيمم الميت
٣٠٠	مستحبات غسل الميت
٣٠٣	في مكروهات الغسل
٣٠٤	في تكفين الميت
٣٠٤	الثالث من أحكام الأموات
٣٠٥	الأثواب الخمسة
٣٠٦	في عدم جواز التكفين بالمغصوب والنجس والحرير
٣٠٧	في الحنوط
٣٠٨	في مسح المساجد السبعة بالحنوط
٣٠٩	في بيان مقدار الحنوط
٣١٠	تطيب الميت
٣١٠	سُنن كفن الميت
٣١٠	مستحبات الكفن
٣١٠	في إستحباب الجيرة
٣١١	في إستحباب الخرقة للفخذين

٣١٣	في استحباب العمامة
٣١٧	في كيفية وضع الجريدتين
٣١٨	في مكروهات الكفن
٣١٩	في وجوب إزالة النجاسة عن الميت
٣١٩	مسائل ثلاث
٣١٩	كفن المرأة على زوجها
٣٢٠	في كفن الرجل
٣٢١	دفن ما سقط من الميت
٣٢٢	في دفن الميت
٣٢٢	الرابع من أحكام الأموات
٣٢٣	في مستحبات الجنائز
٣٢٣	في استحباب تريع الجنائز
٣٢٥	فروض الدفن وشئته
٣٢٥	في كيفية إرسال الميت إلى القبر
٣٢٦	في استحباب الدعاء عند إنزال الميت في القبر
٣٢٦	في كيفية الدفن
٣٢٦	أولاً: فروض الدفن
٣٢٧	في كيفية دفن من مات في البحر
٣٢٨	من واجبات الدفن
٣٢٨	في كيفية دفن الدمية الحامل من المسلم
٣٢٩	مستحبات الدفن
٣٢٩	ثانياً: في سنن الدفن
٣٣٠	تلقين الميت
٣٣٠	في استحباب تلقين الميت
٣٣١	في استحباب رفع القبر
٣٣٣	في مكروهات الدفن
٣٣٥	في كراهة دفن ميتين في قبر واحد
٣٣٥	في كراهة نقل الميت
٣٣٧	في ملحقات الأموات
٣٣٧	الخامس من أحكام الأموات
٣٣٩	في عدم جواز نقل الموتي بعد الدفن
٣٣٩	في جواز البكاء والنوح على الميت
٣٤٠	في عدم جواز شق الثوب على غير الأب والأخ
٣٤١	في وجوب دفن الشهيد بنيه
٣٤٢	حكم ما لو مات الولد في بطن أمه
٣٤٢	حكم ما لو ماتت الأم والولد حي

كتاب الطهارة هـ

٣٤٧	تتمة الركن الثاني: تتمه الغسل
٣٤٧	في الأغسال المسنونة
٣٤٨	في وقت غُسل الجمعة
٣٤٩	في وقت فضيلة غُسل الجمعة
٣٤٩	في جواز تعجيل غُسل الجمعة إلى يوم الخميس
٣٥٠	في قضاء غُسل الجمعة
٣٥٠	الأغسال المسنونة في شهر رمضان
٣٥١	الثاني والثالث من الأغسال المسنونة
٣٥٢	كفاية الأغسال المسنونة لو أحدث بعدها
٣٥٢	من الأغسال المستحبة
٣٥٤	في غُسل يوم التَّيْرُوز
٣٥٦	في استحباب الغسل للتوبة
٣٥٨	الأغسال المسنونة للمكان
٣٥٩	في تقديم الغسل على النفل
٣٥٩	مسائل أربع
٣٦٠	التداخل في الأغسال المستحبة
٣٦٠	المسألة الثانية
٣٦٠	في استحباب الغسل لمن سعى إلى مصلوب
٣٦٠	المسألة الثالثة والرابعة
٣٦١	في استحباب غسل المولود
٣٦٣	الركن الثالث: في الطهارة الترابية
٣٦٤	في اعتبار عدم الماء في صحة التيمم
٣٦٤	في مقدار الطلب
٣٦٥	في عدم كفاية الطلب قبل الوقت
٣٦٦	في بطلان التيمم والصلاة لو أخل بالطلب
٣٦٧	في وجوب التيمم على من كان عنده من الماء مالا يكفيه
٣٦٧	عدم الوصلة إلى الماء
٣٦٨	في لزوم شراء الماء إذا لم يكن مضرراً
٣٧٠	في وجوب التيمم عند الخوف
٣٧١	في بطلان وضوء من فرضه التيمم وعدمه
٣٧٢	في وجوب التيمم عند خوف الشين
٣٧٢	في وجوب التيمم عند خوف العطش
٣٧٣	ما يجوز التيمم به
٣٧٥	عدم جواز التيمم بالمعادن والرَّمَاد
٣٧٦	في عدم جواز التيمم بالمغصوب

٣٧٧	في كراهة التيمم بالسبخة والرمل
٣٧٨	في جواز التيمم بغبار الثوب وغيره
٣٨٠	في جواز التيمم بالوحل
٣٨١	الطرف الثالث: في كيفية التيمم
٣٨٤	في اعتبار النيّة في التيمم
٣٨٥	في مقارنة النيّة
٣٨٦	في وجوب الترتيب في التيمم
٣٨٧	في المباشرة
٣٨٨	في اعتبار الوضع أو الضرب
٣٨٩	في الوضع أو الضرب باليدين
٣٨٩	في عدم اعتبار العلوق
٣٩٠	الثاني: من المرتّب في مسح الوجه
٣٩١	في تعين الوجه في التيمم
٣٩٣	الثالث: من الدّاء في مسح اليدين
٣٩٤	في وحدة السبب وتعددّه
٣٩٥	حكم مقطوع الكتف
٣٩٦	في استحباب نفخ اليدين
٣٩٧	الطرف الرابع: في أحكامه
٣٩٨	في عدم الإعادة لو تعمّد الجنابة
٣٩٨	في عدم الإعادة على من منعه الزّحام
٣٩٩	في عدم الإعادة مع نجاسة البدن
٤٠٠	في وجوب طلب الماء
٤٠٠	حكم فاقد الطهورين
٤٠١	في وجوب التطهّر إذا وجد الماء
٤٠٣	في استحباب التيمم لجميع الغايات
٤٠٥	إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب
٤٠٦	حكم المحدث بعد التيمم
٤٠٧	في انتقاض التيمم بالتمكّن من الماء
٤٠٨	في عدم جواز التيمم في الطهارة
٤٠٩	في جواز التيمم لصلاة الميت
٤١١	الركن الرابع: في النجاسات وأحكامها
٤١٢	في رجيع ما لا نفس له
٤١٢	في طهارة ذرق الدجاج
٤١٤	في طهارة مني ما لا نفس له
٤١٧	في نجاسة ميتة الإنسان
٤١٧	في عدم نجاسة المعصوم والشهيد بالموت

٤١٨	في نجاسة القطعة المبانة من الحيوان
٤٢٠	في عدم نجاسة مالا تحله الحياة بالموت
٤٢١	في عدم نجاسة البيض بالموت
٤٢٢	في طهارة أنفحة الميت
٤٢٣	في طهارة لبن الميتة
٤٢٤	في وجوب الغسل على من مس ميتاً
٤٢٥	في وجوب الغسل إن مس قطعة فيها عظم
٤٢٦	في حكم العظم
٤٢٧	في غسل اليد على من مس ما لا عظم فيه
٤٢٨	في الدماء
٤٢٩	في طهارة ما يوجد في البيضة وما في بعض الأشجار
٤٣٠	في طهارة الدم المتخلف من الذبيحة
٤٣١	في نجاسة الكلب والخنزير

كتاب الطهارة ٦

٤٣٥	تتمة الركن الرابع: في النجاسات
٤٣٥	في النجاسات
٤٣٨	في حكم العصير الغني إذا غلى
٤٤٠	في حكم عصير الزبيب
٤٤١	في حكم عصير الفواكه والثمار
٤٤٤	في حكم أولاد الكفار
٤٤٥	في نجاسة منكر الضروري
٤٤٦	في الغلاة
٤٤٧	في نجاسة عبدة الأوثان
٤٤٧	في نجاسة المجسمة
٤٤٨	في حكم المجيرة
٤٤٩	في حكم المفوضة
٤٤٩	في حكم الساب للنبي والأنمة ﷺ
٤٤٩	في حكم المخالف
٤٥٠	في حكم الفرق المخالفة من الشيعة
٤٥١	في حكم عرق الجنب من الحرام
٤٥٢	في حكم عرق الإبل الجلاكة
٤٥٢	في حكم المسوخ
٤٥٣	في حكم البول والروث
٤٥٥	في أحكام النجاسات
٤٥٧	في أن وجوب الإزالة فوري
٤٥٧	في وجوب إزالة النجاسة عن محل السجود

٤٥٨	في العفو عن دم القروح والجروح
٤٥٩	في العفو عما دون الدرهم
٤٦٠	في تحديد الدرهم البغلي
٤٦٢	في عدم العفو عن الدماء الثلاثة
٤٦٤	في حكم ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً
٤٦٥	في اعتبار العصر في غسل الثياب
٤٦٧	في تطهير الثوب المصبوغ
٤٦٧	في تطهير ما يرسب فيه الرطوبة ولا يعصر
٤٦٨	في اعتبار ورود الماء في التطهير
٤٦٩	في حكم بول الصبي
٤٧٠	في عدم حجية الظن المتعلق بالنجاسة
٤٧١	حجية خبر العدل الواحد وعدمها
٤٧٢	في حجية البيعة
٤٧٢	في تعارض البيعتين
٤٧٢	في قبول إخبار ذي اليد بالنجاسة
٤٧٣	في وجوب غسل كل موضع حصل فيه الاشتباه
٤٧٤	في غسل الثوب والبدن من البول
٤٧٥	في إزالة بول الصبي
٤٧٥	في إزالة غير البول من النجاسات
٤٧٦	في كفاية إزالة العين
٤٧٧	في حكم الثوب إذا لاقى الكلب
٤٧٨	في إعادة الصلاة لو أدخل بإزالة النجاسات
٤٧٨	في عدم وجوب الإعادة لو علم بالنجاسة بعد الصلاة
٤٧٩	في وجوب الإعادة على الناسي
٤٨٠	في وجوب الإعادة لو تذكر النجاسة في الأثناء
٤٨١	من رأى النجاسة وهو في الصلاة
٤٨٢	في حكم عروض النجاسة في الأثناء
٤٨٢	لو رأى النجاسة بعد الفراغ
٤٨٢	لو علم بالنجاسة في الأثناء
٤٨٣	في حكم ثوب المرئية للصبي
٤٨٤	اعتبار كون الغسل في وقت الصلاة
٤٨٤	في حكم الصلاة في الثوبين المشبهين
٤٨٦	في حكم الصلاة عند الاشتباه في ضيق الوقت
٤٨٦	في لزوم مراعاة الترتيب بين الصلوات عند التكرار
٤٨٦	في حكم المصلي إذا انحصر ثوبه في النجس
٤٨٨	فيما يطهر بالشمس
٤٨٩	في تطهير النار

٤٩١	في معنى الاستحالة.....
٤٩٢	في حكم تحليل العصير.....
٤٩٢	في الإسلام والانتقال.....
٤٩٣	في المرتدة.....
٤٩٤	هل التبعة من المطهرات.....
٤٩٤	في مطهرة الغيبة.....
٤٩٥	في مطهرة الأرض.....
٤٩٦	في اعتبار جفاف الأرض وعدمه.....
٤٩٧	في اعتبار زوال الأثر وعدمه.....
٤٩٧	في حكم ماء المطر.....
٤٩٩	في تطهير الأرض بالقليل.....
٥٠٠	القول في الآنية.....
٥٠١	في تحديد الآنية.....
٥٠٣	في عدم جواز استعمال جلود الميتة.....
٥٠٣	في حكم المطر من اللحم والجلد.....
٥٠٤	في جلد ما لا يؤكل لحمه.....
٥٠٥	في كراهة استعمال بعض الأواني.....
٥٠٦	في حكم ولوغ الكلب.....
٥٠٨	في وجوب غسل الآنية ثلاثاً من الخمر.....
٥٠٩	في اعتبار التعدد وعدمه.....

كتاب الصلاة ١

٥١٣	المقدمة الأولى: في أعداد الصلوات.....
٥١٤	في معنى الصلاة لغة.....
٥١٥	الركن الأول: في المقدمات.....
٥١٥	الأولى: في أعداد الصلوات.....
٥١٦	في نوافل الفرائض.....
٥١٨	في التوافل.....
٥١٩	صلاة الأعرابي.....
٥٢١	المقدمة الثانية: في مواقيت الصلاة.....
٥٢٤	في بيان ثمرة الاختصاص.....
٥٢٥	في الوقت المختص للمغرب والعشاء.....
٥٢٦	في وقت صلاة الفجر.....
٥٢٧	في معرفة زوال الشمس.....
٥٢٧	معرفة الزوال بميل الشمس.....
٥٢٧	في معرفة الغروب.....
٥٢٩	في تحديد أواخر أوقات الصلوات.....
٥٣١	في كيفية اعتبار المثل.....

٥٣٢	في وقت المغرب
٥٣٢	في بيان آخر وقت العشاء
٥٣٤	في بيان وقت الصبح
٥٣٥	في بيان وقت نوافل الظهرين
٥٣٥	في مزاحمة النافلة الفريضة
٥٣٦	في نافلة المغرب
٥٣٧	في نافلة العشاء
٥٣٧	في بيان وقت صلاة الليل
٥٤٠	وقت ركعتي الفجر
٥٤٠	في جواز التطوع وقت الفريضة
٥٤١	في جواز التطوع لمن عليه فاتة
٥٤٢	في أحكام المواقيت
٥٤٣	حكم بلوغ الصبي في أثناء الصلاة
٥٤٤	في عدم جواز الانزول على الظن في الوقت
٥٤٦	في إعادة الصلاة لو وقعت قبل الوقت
٥٤٧	في كراهة التواقل البتة عند الطلوع والغروب
٥٤٨	في استحباب التعجيل لصلاة النوافل
٥٤٩	في استحباب الإتيان بكل صلاة في أول وقتها
٥٥١	في العدول من العصر إلى الظهر
٥٥٣	المقدمة الثالثة: في القبلة ومتعلقاتها
٥٥٤	في عدم جواز استقبال شيء من الحجر
٥٥٥	كيفية الاستقبال للقريب والبعيد
٥٥٦	في جواز الرجوع إلى قواعد الهيئة
٥٥٧	في جواز الصلاة في جوف الكعبة
٥٥٨	في كيفية الصلاة على سطح الكعبة
٥٥٩	جواز الصلاة إلى باب الكعبة
٥٥٩	في قبلة أهل العراق
٥٦١	في استحباب التياسر لأهل العراق
٥٦١	في علامات القبلة لأهل الشام
٥٦٢	في علامات القبلة لأهل المغرب
٥٦٢	في علامات القبلة لأهل اليمن
٥٦٢	أحكام استقبال القبلة
٥٦٣	في تقديم خير العدل على الاجتهاد
٥٦٣	في جواز التحويل على قبلة البلد
٥٦٤	في جواز التحويل على الغير
٥٦٦	في وجوب الصلاة إلى أربع جهات
٥٦٦	في حكم القبلة مع ضيق الوقت

٥٦٧	 في حكم الصلوة على الراحلة
٥٦٨	 في حكم المضطر إلى الصلوة ماشياً
٥٦٨	 في عدم جواز الإتيان بالفريضة على الراحلة اختياراً
٥٦٩	 الصلوة في السفينة

كتاب الصلاة ٢

٥٧٣	 تتممة المقدمة الثالثة: في القبلة
٥٧٣	 في استحباب استقبال القبلة في التوافل
٥٧٥	 في جواز الإتيان بالنافلة حال المشي بدون الاستقبال
٥٧٧	 المقدمة الرابعة: في أحكام الخلل
٥٧٨	 في الظان والجاهل والناسي بالقبلة
٥٧٩	 الاجتهاد في الصلوة
٥٧٩	 في إعادة الصلوة
٥٨٠	 الاتتمام
٥٨١	 المقدمة الخامسة: في لباس المصلي
٥٨٢	 في عدم جواز الصلوة فيما لا يباح لئله
٥٨٢	 في عدم اعتبار الذئع في استدخال الجلب
٥٨٢	 في طهارة الصوف والشعر والوبر والريش
٥٨٤	 جواز الصلوة في الخنز الخالص
٥٨٤	 جواز الصلوة في فرو السنجاب
٥٨٥	 في عدم جواز الصلوة في وبر الأرنب والثعلب
٥٨٥	 في لبس الذهب
٥٨٦	 في حكم لبس الحرير للرجال
٥٨٨	 في جواز الصلوة في ثوب مكفوف بالحرير
٥٨٩	 الصلوة في الثوب المغصوب
٥٩٠	 في عدم جواز الصلوة فيما يستر ظهر القدم
٥٩٠	 في استحباب الصلوة في الثعل العربية
٥٩١	 في جواز الصلوة في ثوب واحد
٥٩١	 فيما يجب ستره من بدن المرأة
٥٩٣	 في بطلان الصلوة مع عدم ستر العورة
٥٩٤	 في حكم انكشاف العورة قهراً
٥٩٤	 في بيان المراد من العورة
٥٩٤	 في جواز التستر بالحشيش والورق
٥٩٦	 في دوران الأمر بين الوقت والساتر
٥٩٦	 في بطلان الصلوة مع انكشاف العورة
٥٩٦	 في استحباب الجماعة للمرأة
٥٩٦	 في كيفية صلاة العاري

٥٩٧	في تقديم إحدى العورتين للرجل
٥٩٧	في أن الأمة والصبي تصليان بغير خمار
٥٩٨	الصلاة في الثياب السود
٥٩٩	في استحباب التحنك للحاجة وعند الخروج في السفر
٦٠٠	في كراهة اللثام في الصلاة للرجل
٦٠١	في كراهة الصلاة في قباء مشدود
٦٠١	في كراهة الإمامة بغير رداء
٦٠١	في كراهة الصلاة مع الحديد
٦٠٢	في كراهة الصلاة في ثوب متهم صاحبه
٦٠٣	في كراهة الصلاة للمرأة في خلخال له صوت
٦٠٣	في كراهة الصلاة في ثوب فيه تماثيل
٦٠٥	المقدمة السادسة: في مكان المصلي
٦٠٥	بطلان الصلاة في المكان المغصوب
٦٠٦	في حكم الجالس الغصب
٦٠٦	حكم الأمر بالخروج في أثناء الصلاة
٦٠٧	حكم صلاة المحذور في المكان المغصوب
٦٠٧	حكم تقدم المرأة على الرجل في الصلاة
٦٠٨	في زوال الكراهة إذا كان بين الرجل والمرأة حائل
٦٠٨	في زوال المنع لو كانت المرأة وراء الرجل
٦٠٩	في حكم ما لا يتمكن من التباعد
٦٠٩	حكم الصلاة في الموضع النجس
٦٠٩	كراهة الصلاة في الحمام وبيوت الغائط ومبارك الإبل
٦١١	كراهة الصلاة في أرض الثلج وبين المقابر
٦١٢	في حكم محاذة المصلي لقبر المعصوم
٦١٣	كراهة الصلاة في بيوت النيران والخمور وجواد الطرق
٦١٥	في تنمة مكروهات مكان المصلي
٦١٧	في مواضع أخرى يكره فيها الصلاة
٦١٩	المقدمة السابعة: فيما يسجد عليه
٦٢٠	عدم جواز السجود على المأكول
٦٢١	عدم جواز السجود على الملبوس
٦٢١	عدم جواز السجود على الوحل
٦٢٢	جواز السجود على القرطاس
٦٢٣	في اعتبار خلوة موضع الجبهة عن النجاسة
٦٢٥	المصادر

المقدمة

الصلاة والسلام على المصطفى البشير محمد ﷺ وعلى عترته الطاهرة وصحبه الأخيار، ولا سيما صاحب زماننا العبد المنتظر ﷺ، واللعن الدائم على أعدائهم من الآن إلى قيام يوم الدين.

بعد ما كان علم الفقه من العلوم المهمة في حياتنا اليومية، كان علينا من معاشة هذا العلم وعلى هذا فنحن مسؤولون - أمام الله تعالى - عن أعمالنا اليومية الفقهية وما مدى بعد مآثيرها في حياتنا الاجتماعية والإنسانية.

فعلم الفقه، علمٌ ضروريٌ لكل المجتمعات البشرية، يجب وضع قوانين الحياة وليس لمجتمع أن يحيا بدون قانون.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من له الحق في وضع هذه القوانين؟

في المجتمعات غير الدينية سن الناس هذه القوانين، وهم يضعونها بأنماط مختلفة، ولما كان مصدر هذه القوانين هو البشر فلا بد من وجه وآخر أن يعترها النقص، وتواجهها مشكلات مختلفة، أما في المجتمعات الدينية - ولا سيما المجتمع الإسلامي - فإن واضح قوانين الحياة هو الله تبارك وتعالى، وهذه القوانين تنتقل إلى الإنسان عبر الأنبياء:

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة في آيات عديدة ومختلفة في صورتين، منها:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ...﴾

فالأنبياء العظام يأتون إلى البشرية ومعهم المعجزة والكتاب والميزان، حتى يحيا البشر حياة القسط والعدل.

وبديهيًا فإن القسط والعدل من لوازمهما القانون فبدونه لا وجود لهما، ولا بدّ من القول: بأن ما يأتي به الأنبياء ﷺ من الله تبارك وتعالى يتّصف بالكمال؛ وهو يلبي جميع حاجات البشر ويوفّر الأراضية لإدارة أمورهم على أحسن وجه، ذلك لأنّ واضح هذه القوانين هو العارف بأمور النَّاس، والقادر على معرفة الضارّ والنافع، وهي خاصيّة لا تتوفّر للمقتنّ البشري الذي يتّصف بمحدودية المعرفة، وعجزه عن معرفة المصالح والمفاسد.

يقول العالم «ويليام جيمز» المتخصّص في العلوم الطبيعية: ما تملكه البشرية من معلومات بإزاء المجهولات الموجودة هي قطرة في محيط كبير.

ومن المجاهر التي لم يدرك كُنْهها البشرية الرّوح، وحتى الجسد البشري لا زال غامضاً في بعض أجزائه على العلماء والمتخصّصين، كما لا يخفى وجود العلاقة والتأثير المتبادل بين الرّوح والجسد.

إذن، لا يستطيع الإنسان مهما تبيّن من العلم والمعرفة من تعيين مصيره من خلال القوانين التي يضعها، لذا فلا بدّ من العودة إلى القوانين الإلهية المبطنّة لمعايير نستطيع أن نكتشف بواسطتها الخير والشرّ، وذلك من خلال الوحي.

وقد روي عن رسول الله ﷺ: «ما أعلم من عمل يقربكم إلى الله إلا وقد أمرتكم به، ولا أعلم من عمل يقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم عنه»^١.

إذن، فالفقه الإسلامي هو نتاج هذه القوانين المحكمة والدقيقة النابعة من العلم الإلهي، وقد بذل كبار الفقهاء على مدى التاريخ ما وسعهم بذله على تطوير هذه القوانين بما يناسب الزّمان والمكان، وصاغوها بطريقة علميّة حتّى تحوّلّت إلى مجموعة قوانين للحياة البشرية تستمدّ وجودها من الوحي الإلهي.

فقد أصبح الفقه الإسلامي - والله الحمد - تحت ظلّ مدرسة أهل البيت ﷺ من أغنى وأدقّ المدارس الفقهية، وصنّفت كتب كثيرة في هذا المضمار، ونحن بدورنا مدينون لأولئك العظام من المؤلّفين الذين سطّروا بأقلامهم هذه الكتب.

١. شرح نهج البلاغة، ج ١٤، ص ٢٣٣، نقلاً عن الواقدي.

ونظراً لضرورة علم الفقه، ودوره الأساسي في الحياة البشرية وبالأخص المجتمعات الإسلامية، نجد هناك مستجدات قد تحدث باستمرار في هذه المجتمعات، فكيف يمكن للقوانين القديمة والثابتة من مواكبتها؟

وعند الإجابة على هذا السؤال، لا بد من القول: بأن الحاجات البشرية الحقيقية غير قابلة للتغيير، فالمتغير الأصلي هو الوسائل والأدوات، وهي كما هو معلوم قد وضعت لخدمة الإنسان لا العكس، وعندما تتطور هذه الوسائل تتقدم أكثر في خدمة الإنسان. ومن هنا، فلا يطرأ على القوانين الإلهية المواكبة لحاجات الناس الحقيقية أي تغيير لأنها ثابتة، كما لا يطرأ عليها التهرّم والقدم.

ولابد من القول: إن هذه القوانين ثابتة كما أن حاجات البشر الأساسية هي الأخرى ثابتة مع تناسبها في الزمان والمكان، فهذه القوانين هي في الواقع ترجمة لحركة المخلوقات في هذا الكون.

فمثلاً: التحول في وسائل النقل لا يوجب تغييراً في الأحكام الفقهية، فلا دخل لهذا التحول في طريقة الوضوء وشكل الصلاة. سائر الموضوعات الفقهية، أما ما يتعرض إليه الإنسان من أمراض، وفقد الماء والتراب وغيرها من الأمور المرتبطة بالوضوء فإن الشارع أخذها بعين الاعتبار.

فظاهرة الطائرة، وأية وسيلة نقل متطورة لا تتعارض مع حاجة الإنسان إلى الدعاء - مثلاً - وبالأخص الصلاة الواجبة؛ وهي بالتالي لا تحدث تغييراً في حكم الصلاة أو إعادة النظر في أحكامه التفصيلية.

ومن هنا، فإن الفقه القديم والجاهري بالذات الذي كان محط اهتمام ورعاية الإمام الراحل عليه السلام هو أساس التقدم في الفقه الإسلامي، وأيضاً هو قاعدة رصينة لإدارة الحياة الاجتماعية. فيجب أن يتخذ الجيل الحاضر آراء وكتب الفقهاء الكبار محوراً للاستفادة والاستناد إليها.

وتجب الاستفادة من رؤى وتحقيقات الفقهاء، والمبشرين الكبار الذين طوّروا الفقه في زمانهم، وجعلوه موافقاً لحاجات العصر.

فلا بد من إتباع طرق حديثة ومناسبة للعصر لاستثمار هذا التراث الإسلامي الكبير، وليس الإقتصار على حصر الاستفادة منه في استنباط فروع جديدة من تلك المباني والأصول، بل أخذ

تلك الموضوعات بشكل أعمق، وذلك باعتماد وسائل جديدة تُسهِّل عملية الاستفادة منها. وعلى أي حال، فإنَّ أحد أهم أركان الاستنباط هو الاستفادة من آراء وتحقيقات الفقهاء العظام، وفي هذا المجال يبرز كتاب *جواهر الكلام* المشيع بالتحقيقات الفقهية، وكذلك الشيخ محمد حسن النجفي الذي يُعتبر بحق من الفقهاء الكبار، فقد بذل عليه السلام عشرين عاماً من عمره الشريف في هذا الميدان بالعمل المضني والمتواصل ليلاً ونهاراً، والذي طرح في كتابه الكثير من الآراء التي بمقدورها أن تُغني فقهاء أي عصر من العصور.

تلخيص الجواهر

لا شك في ضرورة الاستفادة من الكتب القديمة، لكنّها بحاجة إلى طريق طويل ووقت كثير، وبذل جهد كبير، الأمر الذي لا يتناسب ومشكلات العصر التي لا مناص منها، لذا كان لابد وأن نجعل المسألة قصيرة، وأقصر ما يمكن حتى يسهل للكثير الاستفادة منها.

ومن هنا جاءت ضرورة تلخيص الكتب المهمة: كالجواهر مثلاً.

حقاً أن دراسة اثني وأربعين مجلداً من كتاب علمي ليس بالأمر الهين، فكان لابد من تلخيص هذا الكتاب، ومما تجدر الإشارة إليه أن أسلوب تلخيص الكتب كان أمراً رائجاً في الماضي، وقد أطلال هذا الفن حقاً في عُمر الإنسان.

فتلخيص الجواهر بهذا المعنى يعني الحفاظ على أركان الكتاب والنظرات الأساسية والآراء الأصلية للمصنّف، وكذلك بحوث الدّرجة الأولى لا الثانية والثالثة.

إنّ تقويم الموضوعات التي هي في الدّرجة الأولى في ذّيب الاسم والتحقيق وبالأخصّ التعليميّة منها له دوره الكبير، وهو منبع مهمّ تستفيد منه مراكز التعليم العالي والجامعات.

نعم إنّ ثمرة الجهد المبذولة تنمو في إطار مبتكر جديد حول انشاء ما يسهل على القارئ والباحث في الوصول إلى مظانّه المتوخّاة بأقصر مدّة، وهذا ممّا يسهم في تقدّم الباحث بأقلّ مدّة وأقصر طريق.

ويكون صرف هذا الوقت والجهد في المسائل الأصلية، ويمكننا القول: أنّنا إذا أصبحنا أصحاب رأي في مسائل الدّرجة الأولى فلسنا بحاجة إلى مزيد من التّحقيق في المسائل التي تليها في الأهميّة، أو هناك حاجة قليلة إليها، وهذا الأسلوب ذو أهميّة خاصّة بالنسبة

الى عُمر الإنسان المحدود ورغبته الواسعة في تحصيل العلوم. ومن هنا، فإن تلخيص الجواهر يمكن أن يُعتبر خطوة على طريق تطوير أساليب تدريس الفقه وتحقيقه وإلى ما يُحقِّقه هذا الأسلوب من تسهيل في أمر تدريس المجموعة الكاملة لجواهر الكلام، وزيادة السرعة المطلوبة للوصول إلى آراء صاحب الجواهر، وإبراز القواعد التي استخدمها في تصنيفه للكتاب، إضافةً إلى جميع ذلك هو تسهيل عملية الاستنباط بصورة كاملة وشاملة.

وهذا العمل ليس إلا خطوة قليلة في طريق تحقيق الآراء الصائبة للقائد المعظم آية الله السيّد علي الخامنئي (حفظه الله).

وقد تمّ الفراغ من ذلك في اليوم الثالث عشر من شهر رجب المرجّب المصادف لولادة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام سنة (١٤١٧ هجرية) على مهاجرها وآله أفضل التحيات، حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً، رمنه نستمدّ العون وعليه نتوكّل وبه نستعين.

مزايا هذا التلخيص

١. إيراد أمتن وأحسن الأدلة التي ذكرها المراجع صاحب الجواهر، وقد أهملنا نقل الأقوال والاستحسانات وهي قابلة للتفي والإثبات.
٢. سعينا في كُلِّ مسألة إلى ذكر آراء صاحب الجواهر.
٣. أسلوبنا في التلخيص هو الحفاظ على كلمات وعبارات المصنف عينا، وفي بعض الحالات وحفظاً على نسق الموضوعات فقد حذفنا بعض الكلمات والحروف، وأحياناً قمنا بتقديم بعض المطالب وتأخيرها وهذا ما كان نادراً.
٤. أكثر العناوين المتخبة للموضوعات مقتبسة من الكتاب نفسه. نعم قد أضفنا بعض العناوين لتوضيح بعض المطالب المذكورة.
٥. ذكرنا جميع المصادر من منابعها الأصلية كالكافي والتهذيب وغيرهما إن وجدناها وإلا أوردناها من مصادر ثانوية وهذه تعتبر وسائط حديثة مثل وسائل الشيعة ومستدرك الوسائل.
٦. المتن الذي أخذناه من كتاب الجواهر مطابق لطبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت، فترجو الالتفاتة إلى ذلك.

٧. ذكرنا رقم الجزء والصفحة لطبعة مؤسسة النشر الإسلامي في قم المقدسة على جهة الحاشية كي يمكن الاستعانة بهذه الطبعة عند المراجعة والمتابعة لمن أراد البحث والتدقيق والتوسع في المطالعة.

٨. ذكرنا فهرساً للمطالب والعناوين، وآخر للمنايع والمصادر التي استفدنا منها والتي وردت في هامش الكتاب، وذلك في نهاية كل مجلد.

وفي الختام نود أن نشير إلى أن مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم المقدسة قامت بطبع كتاب *العجوة* بحرلة جديدة ومتميزة ومنحقة، وذلك قد سهل علينا بدوره، واختصر لنا الطريق، فجزاهم الله خيراً.

السيد جمال الدين دين پرور

١٩ فروردین ١٣٨٧ ش

٣٠ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ